# أزمة الشرعية هل هي سبب أزماتنا الراهنة؟

أ.د طـه أحمد الفسيل

**" تُعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الشرعية Legitimacy بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارساتها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومون لهذا الحق"**

ترتكز السلطة السياسية في المفهوم السياسي المعاصر ( وهو المفهوم الغربي السائد حالياً) على قاعدتي الشرعية السياسية والمشروعية القانونية منذ بداية تقلدها، وفي استمرارها وبقائها في الحكم، باعتبارهما من الضوابط الرئيسية للحد من استبداد السلطة الحاكمة وضمان عدم خروجها عن حدود التشريعات القانونية والقواعد والأعراف العامة.

تعتبر هذه المقالة محاولة موضوعية لتوضيح أبعاد وعناصر مفهوم الشرعية، وبالتالي فإن التمسك بشرعية الصناديق أو الشرعية الثورية قد يؤدي إلى نتائج وعواقب وخيمة في دول الربيع العربي. على أن نحاول الاقتراب من مفهوم السياسة الشرعية في الفكر السياسي الإسلامي، باعتباره المفهوم الذي تستند إليه بعض الأحزاب والحركات الإسلامية، في مقالة تالية.

تُعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الشرعية Legitimacy بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارساتها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومون لهذا الحق"، وهذا يعني التزام القائمين على السلطة بفلسفات وأيديولوجيات مجتمعهم. فالشرعية تتصرف في مفهومها السياسي العام إلى قبول المحكومين طوعاً بحق القائمين على السلطة بممارسة هذه السلطة، وبالتالي قبولهم ما يصدر عنهم من قرارات أو تشريعات.

وبالتالي فشرعية أية سلطة حاكمة تتضمن بصورة عامة العديد من الأسس والمبادئ؛ في مقدمتها:

- أن يكون تولي السلطة قد تم وفقاً للدستور والقوانين السارية، أي الوصول للحكم بطرق ديمقراطية، وهذا ما يمكن أن نسميه بشرعية التأسيس أو تقلد السلطة. وقد يتحقق الرضا استنادا إلى ما يسمى بـ"الشرعية الثورية" مثل القبول بالحكام الذين يتولون الحكم بعد الثورات. ومع ذلك يشير دليل المصطلحات السياسية 2012م إلى أن جميع من تولوا السلطة استناداً لمبدأ الشرعية الثورية قد أطيح بهم إما من خلال انقلاب عسكري أو ثورة شعبية أخرى أطاحت بهم.

أما شرعية بقاء الحكام في السلطة واستمرارهم في الحكم فإنه يتوقف على أمرين أساسيين هما:

- التزام السلطة الحاكمة بصورة كاملة بالأهداف والقيم العليا للمجتمع الذي تحكمه.
- شرعية الإنجاز، أي الإنجاز الفعلي على أرض الواقع، بحيث تستمد السلطة الحاكمة شرعية بقائها في السلطة واستمرارها في الحكم بمدى استجاباتها لاحتياجات ومطالب وتطلعات شعبها من خلال السياسات والإجراءات التي تتبعها والقوانين التي تصدرها في كافة الجوانب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية...وغيرها. وعادة فإن المطالب الشعبية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في زيادة الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة. ويعد الإنجاز هو المصدر الأهم للشرعية في العصر الحديث ووقتنا المعاصر، وهو أكثر المصادر تحديدا ووضوحا باعتباره هو المصدر الحسي المادي الملموس على أرض الواقع، على عكس المصادر الأخرى للشرعية التي تعتمد على أحكام قيمية معنوية، والتي أشار لها الفيلسوف الألماني ماكس فيبر، مثل المصادر التقليدية للشرعية (الدينية أو القبلية أو العائلية) أو مصدر كاريزما الرئيس أو القائد أو الزعيم التي يستمد منها الحاكم شرعية سلطته.

الشرعية، إذن ذات بعد سياسي تبدأ بحيازة السلطة بالطرق الديمقراطية، كما أنها في الوقت نفسه ذات طابع وظيفي تهتم بصورة أساسية بالجانب العملي والفعلي في ممارسة السلطة السياسية لوظائفها والمهام المناطة بها.

فمفهوم الشرعية يشير إلى الأسس التي تحكم علاقة المحكومين بالحاكم، بحيث يُعتبر القبول الطوعي للمحكومين بحق الحاكم، في أن يحكم، وأن يُمارس عليهم السلطة ورضاهم عن ممارساته، هو جوهر الشرعية وأساسها الأول.

في المقابل يشير مفهوم المشروعية إلى قيام سلطة سياسية من جانب وقيام نظام قانوني من جانب آخر. ولذلك ينصرف مفهوم المشروعية في مضمونه العام إلى خضوع السلطة السياسية وهيئاتها الحاكمة للنظام القانوني والالتزام به مثلها مثل المحكومين معاً لأخذ في الاعتبار، أن مصدر النظام القانوني هو القانون الوضعي الذي تضعه السلطة الحاكمة في حدود ما هو متاح لها من سلطة.

ولذلك، يؤدي تجاوز السلطة الحاكمة للشرعية (بمفهومها السابق) أو تآكلها أو فقدانها لها إلى افتقاد هذه السلطة مبرر طاعتها من قبل المواطنين، أما إساءة استخدام السلطة الحاكمة للمشروعية أو التجاوز عنها ترتب عليها جزاءً مدنياً وجنائياً توقعه الهيئات المختصة على الشخص أو الهيئة الحكومية التي خالفت النظام القانوني أو تجاوزته.

ونتيجة لأن المشروعية تحدد علاقة السلطة الحاكمة بالمحكومين، بينما تحدد الشرعية علاقة المحكومين بهذه السلطة، فإنه عادة ما تتمسك السلطة الحاكمة ومؤيدوها بالمشروعية، أي مشروعية الصناديق، باعتبارها السند القانوني الذي يُعطيها الحق في الاستمرار في الحكم وفي إلزام جميع المواطنين بطاعة حكمها والالتزام بأوامرها وإلا اعتبروا خارجين عن القانون.

في المقابل يتمسك المواطنون بالشرعية، وخاصة شرعية الإنجاز الفعلي للسلطة الحاكمة، باعتبارها السند المادي الملموس الذي يعطي لهم حقوقاً تجاه الحاكم في ممارسته للسلطة وبالتالي ضمان صحة هذه الممارسة أو عدم صحتها.

استناداً لما سبق، اعتقد أن السبب الرئيس لأزماتنا الراهنة يرتبط بأزمة الشرعية الناتجة من ناحية بأزمة الأداء غير الجيد أو غير المقبول لأنظمة الحكم، وبعدم الفهم الواضح والصحيح لمخاطر الإقصاء والتهميش وفرض الرأي الواحد على كافة أبناء المجتمع من ناحية أخرى. فقد أظهرت الممارسة العملية والأداء الفعلي لتلك الأنظمة بأنها غير قادرة على الاستجابة لمطالب مواطنيها، بل فقدت القدرة على توفير وتأمين أبسط احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي عدم قدرتها تحقيق طموحاتهم وآمالهم وتطلعاتهم الشرعية.

على العكس من ذلك تدهورت ثقة المواطنين في النخب السياسية الحاكمة، كونها أصبحت تركز على تحقيق مصالحها الحزبية والفئوية والشخصية والمناطقية الضيقة، وتمكين عناصرها في أجهزة ومؤسسات الدولة بغض النظر عن مدى كفاءتها وقدراتها، جاعلة من تحقيق المصالح العامة والصالح العام في ذيل قائمة اهتماماتها.

فأنظمة الحكم التي جاءت بناءً على نتائج صناديق الانتخابات تتمسك بشرعية الصناديق، والأنظمة الأخرى تتمسك بشرعيتها الثورية، وكلها تتجاهل وتتناسى عن عمد وإصرار بأن شرعية بقائها في السلطة واستمرارها في الحكم يرتبط بشرعية إنجازها الفعلي على أرض الواقع وبأن القاسم المشترك بين الانتفاضات والثورات الشعبية في دول العالم التي قامت ضد الأنظمة السياسية المستبدة يتمثل في سعيها للخروج من حالة الفقر والتهميش والإقصاء، وانعدام المساواة والعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن أجل الحد من الفساد ومكافحته بعد أن استشرى واستفحل في كافة مفاصل هذه النظم.

ولا يقتصر الأمر على هذا الجهل المركب والتغييب المتعمد للعقل والمنطق، وإنما تتسع المخاطر التي تتهدد دول وشعوب الربيع العربي إلى حالات الاستقطاب والانقسامات العميقة داخل الشعب الواحد والوطن الواحد، بحيث أصبح التمسك المطلق بمشروعية الصناديق هو الأهم وهو المقدم على كل أمر، حتى ولو أدى الأمر إلى الانقسام والتشرذم وانهيار الدولة، وما يحدث الآن في مصرنا الحبيبة ليس ببعيد. كم كنت أتمنى من الأنظمة الحاكمة ذات التوجه الإسلامي الاستفادة من التجربة التركية التي جعلت من الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي المصدر الأساسي لشرعية بقائها واستمرارها في الحكم، وذلك رغم أوجه القصور والنواقص، ورغم التحديات التي تواجهها.

# الإيمان كنشاط للوعي في صيغة الدين

محمد صالح الحاضري

أول تموضع للوعي كان في صورة الدين والوعي في أساسه هو الفطرة فتكون الضرورة التاريخية هي للفطرة فيبقى الدين متخصصا بالنشاط الروحي، لكن الوعي يتطور على شكل مراحل تطور تاريخي فنلاحظ مثلاً أن محتوى الدين هو نفسه محتوى الفطرة في إطار الاحتكام إلى عملية التطور التاريخي للوعي فما هو في الدين من الوعي يصبح في الفلسفة والفكر العام على أساس أن الفطرة تتضمنها في ذاتها وهي في الحقيقة من تتطور في صورة التاريخ العام فعندما نقول بأن الأخلاق من أصول الدين فهي في أساسها أزلية موجودة في كل زمان ومكان فالصدق هو ذاته لا يتغير بتغير الزمان والمكان كما أنه لم يأت متزامنا مع الدين بل يندرج في الوعي الديني كما يندرج في الوعي الفلسفي وفي الأصل هو جزء من الوعي الطبيعي.

لنلاحظ مثلا بأن الدين يتضمن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكن هذا المبدأ هو هكذا في شكله الديني فقط وأصله الطبيعي هو النقد كصيغة جدلية للوعي النقدي الاجتماعي تسمى النقد الاجتماعي في المرحلة الأكثر تطورا للوعي، والمقصود بالتطور هو تطور الفهم وتطور اللغة أما مضمون الوعي فهو نفسه الموجود في الفطرة ويتطور داخل التاريخي على شكل مختلف المراحل التاريخية فنفهم من ذلك أن الوعي في صورة الدين ليس نهاية التاريخ بل بدايته فلا يمنع أن يكون الشخص متدينا ولكن لا يتعصب للدين وهو مجرد من الفطرة بل ينتمي إلى الفطرة بصفتها مرجعية الدين والوجود المادي كله، فإذا أصر المتدين على أن يتمسك بصيغة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدينية ولا ينتقل بوعيه إلى مراحل تطور الوعي اللاحقة للنزعة النقدية للفرد المتسم بالشعور بالمسؤولية تجاه سلامة النظام العام للواقع، فهو قد أصبح متعصبا دينيا يسهم في إخراج الدين من مساره الفطري إلى مسار تاريخي سلبي يفهم رسالة الدين فهما غير علمي ويضعه في موقف التصادم مع العلم.

إن حالة الوعي في صيغة الدين كانت تقبل في مرحلتها الأولى مطلع التاريخ إساءة فهم العلاقة بين الوعي والدين على أساس أن الوعي هو ذاته الدين كمفهوم لنهاية التطور وذلك لأن العقل كان تموضع بذلك المستوى من التطور المرحلي للوعي فكان يفهم ذاته حسب مرحلة تطوره التي هي مستوى وعيه الذاتي في تلك المرحلة، لكن لم يعد مقبولا أن يستمر سوء الفهم للعلاقة بين الوعي والدين في الواقع المعاصر بدرجة الوعي ذاتها في مراحله التاريخية المبكرة ويتم بذلك تكريس ظاهرة غير علمية في نظام العلاقة بين الوعي والدين بمعزل عن التطور التاريخي للوعي ونتائجه الاحتكامية الصحيحة للعلاقة التاريخية بين الدين والوعي في صورة الفلسفة على اعتبار أن الحداثة أبرز نتيجة تاريخية للعلاقة بين الدين والفلسفة. ونلاحظ مثلا بأن التعريف الديني المرجعي للإيمان بأنه ما وقر في القلب وصدقه العمل هو فلسفيا بمفهوم اقتران الوعي بالممارسة.

إن الخلل الواضح في واقع الدين ليس حاسما إذا ما لاحظناه من زاوية نتائج التطور التاريخي للوعي بل هو خلل عند ملاحظته من زاوية المتحلفين عن فهم علاقة الدين والوعي في ضوء نتائج التطور التاريخي التراكمية. ولذلك نلاحظ أن الدين من الزاوية الأولى قوي وخال من الترهات والخرافة الموجودة في الزاوية الثانية، وبدلا من أن الدين بطبيعته الفطرية هو علم يتطور بتطور الفطرة فيصبح دينا متطورا فإننا نجده دينا ساذجا يزج بالنور داخله في اغتراب داخل عصور قديمة يتم إقحامها في الواقع المعاصر الذي هو عصر النور الحقيقي كعصر من المفترض أن يجد الدين فيه ذاته أكثر من عصور الظلام القديمة.

إن مفهوم فطرية الدين هي في طبيعته قبل عملية تطوره التاريخي واكتسابه تاريخا دينيا خاصا خارج عملية التطور التاريخي للوعي بصفته الجانب الصحيح من التاريخ، فأصبحت المشكلة أن الدين الذي هو فطري ويندرج في الجانب الصحيح من التاريخ بأن خارج المسار التاريخي الطبيعي، بعد ربط عمقه الروحي بشكل تاريخي يتم إعطاؤه مفهوما إيمانيا فلم تعد صحة الإيمان الديني متعلقة بالشعائر الدينية من صلاة وصوم وأذكار وبالعمل الصالح إنما هناك شروط ..الشخصية التاريخية للدين وما تمت أثنائها من إشكال الامتطاء السياسي للمسيرة الدينية التاريخية من القوى المهيمنة على بيئة الدين وواقعه التاريخي وبذلك فلم يعد الأصل الفطري لقانون الواقع هو العدل فيؤدي مفهوم الدولة الطبيعية إلى هذه الغاية بالضرورة من وظيفة الدولة ومفهومها الطبيعي.

# اعتبروا من مصر

معين النجري

يجب على جميع القوى السياسية الفاعلة وغير الفاعلة في الساحة اليمنية ان تفتح أعينهاوآذانها ومداركها على ما حدث ويحدث في مصر، وتحاول _قدر الإمكان_ الاستفادة مما يعتمل في الشارع والكواليس المصرية.

وان يضع كل حزب أو جماعة أو تكتل سياسي يمني جدولا يوزع عليه سلبيات وإيجابيات دولة الإخوان في مصر، وأن يجمع المعطيات والنتائج حتى نتمكن من تجاوز سلبيات أول دولة منتخبة بعد ربيع مصر ونستفيد من ايجابياتها.

يجب ألا تنظر القوى السياسية هنا إلى ما يدور هناك بعين المناصر لفريق ضد آخر، اتركوا هذه العواطف والمشاعر لرجل الشارع البسيط وادرسوا الحالة بتمعن وحكمة.

وباعتبار اليمن سبقت إلى موضوع الحوار الذي يدعون اليه هناك، علينا ان نجعل من أحداث مصر قوة دافعة لا نجاحه هنا خاصة والتجارب والأحداث تثبت لنا يوميا أن الحوار هو الحل الوحيد القادر على إخراجنا من هذا الوضع بشكل سليم لنكون قادرين على بناء اليمن الجديد الذي طالما حلمنا به.

بناء الدولة المدنية الحديثة .. دولة الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية ،اذ لا يمكن أن يستقيم الوضع لأي جماعة أو حزب أو تكتل يعتقد أن بمقدوره سواء من خلال جماهيره أو ماله أو قوته أن يتفرد بصنع مستقبل اليمن مهما كان حضوره طاغياً على الفترة الراهنة،وما حدث في مصر خير دليل.

ارجوا أن تستحضر جميع القوى الحكمة اليمنية بشكل مكثف لتدقع بعجلة الحوار إلى الأمام، وان تخرج جميع القوى بنتائج موحدة تنهي هذه الحقبة من الزمن وتؤسس لليمن الجديد.

لا نريد مزيداً من الدماء ولا مزيداً من الثورات ولا مزيداً الصراع السياسي العقيم، يكفي ما شهدناه خلال العقد الأخير من "عك" أوقف عجلة التنمية وضاعف من مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لقد ثبت لنا أن الصراع لا يولد إلا صراعاً وأن نزعة الانتقام والثأر لا يمكن أن تفسح مجالا للسلم الاجتماعي الذي يعتبر أحد أهم ركائز بناء أي دولة في العالم.

كثيرة هي التجارب التي يمكن أن نستفيد منها، ولكن تجربة الأخوة في مصر مليئة بالعبر الطازجة خاصة وثمة شبه إلى حد كبير بين الساحتين السياسيتين مع الفارق في إمكانيات الانفجار وعواقبه في البلدين.

# وجـهـة مـطـر

أحمد غراب

## غرابيات

**هاجس :**
شكل القات اليوم وهاسي
الله يشلك يا إبليسي
أمس رونالدو وقبله ميسي
واليوم مرسي وغدوه السيسي
أحيان تركب خيل الأموي
وأحيان في العصر العباسي
أنت برادعي أو صباحي !
وإلا مشعل أو رنتيسي !!
عقلك أصبح مثل الكهرب
طفي طفي طفي لصي

تأملات :

ـ لو كان مخترع الساعة يمنيا لجعل عقاربها " قطل ".

ـ اللي كان يحلم قبل عامين بتغيير اليمن من الألف إلى الياء صار اليوم يحلم ببضع ساعات من الكهرباء .

ـ في البدء كنا نبدو كمن يطارد أرنبين في وقت واحد الآن نبدو كمن تطارده ثعالب.

ـ الثورة في اليمن بقيت زي ما واحد ينزل برنامج من النت والنت بطيء والكهرباء طفت قبلما يكمل التحميل .

ـ زمان كانت حقوق الثورة محفوظة للشعب ،اليوم حقوق الشعب محفوظة للثورة.

ـ التفاؤل أصبح عملة نادرة ، لو لفيت اليمن حارة حارة وزقاق زقاق بحثا عن ناس متفاءلين لن تجدهم إلا في مكانين : في مستشفى المجانين وفي مستشفى المجانين.

**تعريفات :**

• اليمن: ـ الوطن الذي نعيش فيه ويعيش فينا.
ـ مقبرة الغزاة سابقا والمواهب لاحقا.
ـ بلد المليون مطب.
• الوطن هو الأم، والأم هي الاستقرار والعطاء.
• الشيطان: أستاذ في جميع دول العالم وتلميذ في اليمن.
• السياسة: عند الأحزاب "تعميرة"، وفي التلفزيون "أميرة"، وفي الشارع مسيرة، وفي ديوان القات "تخديرة" !
• النوم: الطريقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها أن تحقق أحلامك في اليمن.
• صراع الأحزاب: نسخة يمنية مقلّدة من المسلسل التاريخي داحس والغبراء.
• الموتر: أسرع وسيلة للانتحار.

**فوازير :**

• ما هو الشيء الذي له عين واحدة ولكنه لا يرى؟
- التغيير في اليمن
• يسير بلا رجلين ولا يصل إلى أذنين، ما هو؟
- صوت المواطن.
• أين يقع البحر الذي لا يوجد به ماء؟
- في خارطة الاقتصاد اليمني.
* ماذا تفعل الحكومة أول ما تستيقظ من النوم؟
تستغرق في النوم

**نصيحة :**

• احذر أربعة:
- ثورا تربيه فينطحك.
- ظالما تستعين به على ظالم، فتقع فريسة للاثنين.
- حدا تقيمه على الضعيف ولا تقيمه على القوي.
- أن تسعى لتغيير كل ما حولك ولا تغير ما في نفسك.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

# عن هوية الدولة

عبدالرحمن مراد

**" أن الدين الإسلامي ليس قالباً جاهزاً يصبغ كل مظاهر الحياة بصبغة واحدة ولو كان بمثل ذلك التحجر والتقولب لكان ظاهرة تاريخية جامدة ولا يمكنها التفاعل مع الأزمنة ولكنه- وهذه ميزه عظيمة لم يستوعبها المثقف الديني بعد حتى اللحظة- دين متحرك ومتفاعل وهو يقول بالتعّدد ويجُّل العقل ويحترم معتقدات الآخر ومقدساته ودور عباداته "**

يدور جدل واسع هذه الأيام حول الدولة وهويتها وهل الإسلام دين الدولة أم دين الشعب وكل فريق يذهب في مواقفه وتنظيراته مذاهب شتى وكاد الكثير من أولئك أن يدعي الحقيقة المطلقة ويرى في موقفه الحق والصواب وهو يدرك تمام الإدراك أن رايه صواب يحتمل الخطأ ورأي غيره خطأ يحتمل الصواب فالقضية المنطقية لا يمكنها أن تذهب إلى التسليم لفريق دون الآخر.

وفي ظني أن الموضوع لا يحتمل كل هذا الجدل والتعصب ذلك أن الدين الإسلامي ليس قالباً جاهزاً يصبغ كل مظاهر الحياة بصبغة واحدة ولو كان بمثل ذلك التحجر والتقولب لكان ظاهرة تاريخية جامدة ولا يمكنها التفاعل مع الأزمنة ولكنه- وهذه ميزه عظيمة لم يستوعبها المثقف الديني بعد حتى اللحظة- دين متحرك ومتفاعل وهو يقول بالتعّدد ويجُّل العقل ويحترم معتقدات الآخر ومقدساته ودور عباداته بالنص المقدس وبالسلوك والممارسة، فالقرآن الكريم يتحدث عن ذلك التعدد ويقره بل يرى أن الاختلاف ظاهرة حسنة ورحمة خوف الطغيان والفساد، فالتدافع ضرورة لاستمرار الحياة، ولا يمكن أن يكون التدافع بالسيف وفناء الآخر فقط بل بالفكرة وبيان فساد الآخر وخطأه، وبالتدافع المدني السلمي الذي أصبح مظهراً حضارياً حديثاً. وفي التاريخ نماذج متعددة لصيغة التعايش واحترام الآخر فالخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفض الصلاة في الكنيسة في بيت المقدس في عام الفتح لها، وذلك خوف التأويل الخاطئ واحتراما لمقدسات الآخر وحريته في المعتقد، وهذا الخليفة نفسه هو من استجاب لعوامل التطور في الدولة الإسلامية الحديثة فأنشأ الدواوين واستحدث أنظمة لم تكن معهودة ولم ينص عليها قرآن أو تقول بها سنة، فالحالات الانتقالية تفرض ضروراتها المرحلية وتفرض تشريعاتها فزمن الخليفة الأول (أبو بكر) كان امتداداً لزمن الرسول ولم تحدث فيه تطورات كثيرة بل تركز جهد المرحلة على تثبيت سلطة الدولة الحديثة والتمهيد لعملية الاستقرار. وحين اتسعت الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية الحديثة بالضرورة كانت هناك أنظمة مستحدثة تواكب تطورات المرحلة وهكذا دواليك كان شأن الدولة الإسلامية الحديثة مرت من طور إلى آخر إلى أن وصلت إلى الصيغة التي هي عليها الآن فالواحد يتعدد، فالبذور قد تصبح سنبلة والسنبلة تحمل مئات البذور فالتعدد كما أسلفنا جبلة فطرية لا يمكننا القفز على حقيقتها الجوهري، ولذلك لايمكننا القول بخطأ من يقول إن الإسلام دين الشعب ولا بصواب من يرون أن الإسلام دين الدولة فالموضوع جدلي وتدافع ولايمس جوهر التصورات والمعتقدات والمفاهيم والقيم والمبادئ الإسلامية، فالنص الدستوري قد يصبح نصاً جامداً إذا احترمنا التعدد ونبذنا التعصب، فالنص القرآني لا يقول بالشكل والمظاهر الخارجية للأشياء ولكنه ينفذ إلى جوهر الأشياء وينشد كمالها في ذاتها فالذات تتكامل في إطار المجموع فالهداية والضلال تضاد وصراع أزلي، فلا هداية مطلقة ولا ضلال مطلق كما أن الدين أي دين هو منظومة متكاملة من التصورات والمعتقدات والمفاهيم والقيم وحين يتوافق المسلك العام ولايتعارض مع تلك المنظومة في إطارها المتعدد يصبح الإسلام حاضراً في المظهر وفي الجوهر وسواءً نص الدستور عليه أو لم ينص فإنه بالضرورة يصبغ الحياة بصبغته الثقافية والأخلاقية.

فالنص القطعي الدلالة لايمكنه أن يتعارض مع العقلي، التعارض لايكون إلا بين النقلي والعقلي ولذلك فمقاصد الإسلام ثابتة ولا تتعدد إلا الطرق والوسائل في تحقيقها، فالنفس وهي من الكليات الخمس حين نتأمل النص القطعي حولها لانجد تعارضاً بينه وبين المواثيق والعهود الدولية باعتبار تلك النصوص في العهود والمواثيق الدولية من نتاج العقل واجتهاد البشر، ولكننا قد نجد تعارضاً بين ما هو نقلي في الموروث الثقافي الإسلامي وبينها، وعلى مثل ذلك يمكن القياس في جل المفاهيم والمنطلقات والمعتقدات، فالإسلام الحق لايمكن أن يتعارض مع الفطرة والعقل السليم.

ما نحبذ التأكيد عليه ـ وقد سبق لنا الحديث عنه في مقالات سابقة على صدر هذه الصحيفة ـ هو أن التعدد سمة المرحلة التي أينعت تحت مناخات 2011م وعلى المثقف الديني أن يعي هذه الحقيقة فالتيار السني كما نلحظ هو الأكثر تشظياً والأكثر تعدداً فالأخواني لا يتناغم مع السلفي، والجهادي القطبي لا يتناغم مع الدعوي المسالم، حتى السلفية تتعدد فمنهم من يرى جواز الانخراط في العمل السياسي ومنهم من يرى في ذلك مفسدة وإذا كان التعدد في القوى المتناغمة والمتجانسة بمثل ذلك الظهور وذلك البروز فهو في الإطار الاجتماعي الكلي أوسع وأشمل، والتعامل مع التعدد لايكون بالإقصاء والتفرد وإدعاء الحقيقة المطلقة بل بالاعتراف به وعدم تسفيه رأيه وموقفه وبالشراكة والتعايش ولكل أحد بيان موقفه ورأيه ويبقى الوطن مظلة الجميع.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388